

● أخبار قصيرة



**قتلى وجرحى باعتهاء
مسلح استهدف كنيسة
في الكرك جنوب الأردن**

قُتل ٨ أشخاص وأصيب ٣٤ آخرون، الجمعة، في اعتداء إرهابي استهدف كنيسة حمود بمحافظة الكرك جنوب الأردن، خلال مراسم تشييع جنازة، وفق ما أعلنه مدير الأمن العام الأردني. وأكدت السلطات أن التحقيقات والبحث عن منفذي الهجوم مستمران، فيما وصف وزير الداخلية ما جرى بأنه عملية إرهابية نفذتها مجموعة من المتطرفين، مشيرًا إلى أنه من المبكر إعلان أسماء المشتبه بهم. وشهد عبد الله الثاني على أن الأردن سيواجه الاعتداء بأشد العقوبات، مؤكدًا أن الهجوم لن ينال من وحدة الأردنيين وتماسكهم. وفي السياق، ترأس رئيس الوزراء جعفر حسان اجتماعًا للمجلس الأمني في الكرك لمتابعة الإجراءات والتحقيقات.



**كيم جونغ أون يدعو
إلى «ثورة عسكرية»**

أكد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون ضرورة تعزيز قدرات الجيش ورفع جاهزيته القتالية، داعيًا إلى تسريع «الثورة العسكرية» وتحويل الوحدات العسكرية إلى قوات نخبوية قادرة على الاعتماد على نفسها. وجاءت تصريحاته خلال مؤتمر لقادة الوحدات العسكرية في بيونغ يانغ، يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار توجه لتعزيز القوات المسلحة التقليدية ومواصلة تطوير القدرات النووية والصاروخية، بما يعكس تماسك بيونغ يانغ بخيار تعزيز قوتها العسكرية. وتأتي هذه التحركات في ظل تصاعد التوتر مع كوريا الجنوبية، وتبادل الاتهامات بشأن حادث انفجار لغم في المنطقة منزوعة السلاح، أسفر عن إصابة ثلاثة جنود جنوبيين.



**خطر المجاعة يتفاقم
في السودان بفعل الجفاف
و«إل نينيو»**

يواجه السودان خطر موجة مجاعة جديدة، مع تفاقم الجفاف الناجم عن ظاهرة «إل نينيو»، وتراجع معدلات الأمطار إلى مستويات هي الأدنى منذ عقود في مناطق عدة، بالتزامن مع استمرار تداعيات الحرب منذ عام ٢٠٢٣. وحذرت جهات أممية من تزايد الجوع في المناطق المتضررة من النزاع، خصوصًا دارفور وكردفان، حيث تتضرر المحاصيل والثروة الحيوانية، فيما يتوقع برنامج الأغذية العالمي ارتفاع أعداد الذين يعانون الجوع الشديد مع نهاية عام ٢٠٢٦. وتفاقم الأزمة تخفيض المساعدات الدولية، إذ يواجه برنامج الأغذية العالمي نقصًا في التمويل، اضطره إلى تقليص الحصص الغذائية، بينها مخيم الطويلة الذي يضم نحو ٧٠ ألف نازح. وحذّر مسؤولون من أن اجتماع تراجع المحاصيل والمساعدات ينذر بكارثة إنسانية جديدة، في بلد أنهكته الحرب والأزمات المتلاحقة.

موظفًا الإخفاق الأمني انتخابياً

عملية الخليل تُسقط أوهام الردع.. وتنتياهو يصعدّ العدوان على الضفة

الوفاق/ كشفت عملية الخليل، التي أسفرت عن مقتل جنديين صهيونيين وإصابة أربعة آخرين، واستشهاد الشابين الفلسطينيين حمودة وأحمد الجعبة، عن مأزق أعمق يواجه الاحتلال في الضفة الغربية: مأزق الاعتقاد بأن القوة العسكرية والحصار والاستيطان قادرة على إخضاع شعب يواصل التمسك بحقه في الحرية ومقاومة الاحتلال وتقرير المصير. فبدلاً من أن تدفع العملية حكومة بنيامين نتنياهو إلى مراجعة سياساتها الأمنية والعسكرية، سارعت إلى التهديد بعدوان واسع وغير مسبق منذ عام ١٩٦٧، في خطاب يتزامن مع اقتراب الانتخابات الصهيونية، ويكشف تداخل الحسابات الانتخابية مع القرارات العسكرية.

نتنياهو يستثمر العملية الانتخابية.. الأمن شعاراً والعدوان سياسة

لم ينتظر بنيامين نتنياهو طويلاً قبل توظيف عملية الخليل في معركته السياسية، فسارع إلى زيارة المنطقة برفقة وزير حربه إسرائيل كاتس ورئيس الأركان إيل زامير، معلناً الاستعداد لتنفيذ عملية عسكرية واسعة لم يشهد جيش الاحتلال مثيلاً لها منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. كما هدد باقتحام الأحياء التي خرج منها المنفذان، وإخلاء سكانها وتفتيش المنازل بحثاً عن الأسلحة، متوعداً بتدمير ما وصفه بـ«البنية التحتية للإرهاب».

تأتي هذه التصريحات في لحظة انتخابية حساسة، تشير فيها استطلاعات الرأي إلى تقارب المعسكرات السياسية وصعوبة ضمان حصول أي منها على أغلبية برلمانية مستقرة. وفي مثل هذه الظروف، يوظّف نتنياهو خطاب القوة لاستقطاب الناخبين اليمينيين وتقديم نفسه بوصفه القادر على فرض السيطرة. غير أن استعراض القوة لا يثبت بالضرورة نجاح السياسة الأمنية؛ بل قد يكشف محاولة للهروب من الأسئلة المتعلقة بإخفاقات الحكومة ومسؤوليتها عن استمرار المواجهة.

ويمكن الخطر في تحويل معاناة الفلسطينيين إلى ورقة انتخابية، وتقديم التصعيد بوصفه إنجازاً سياسياً، فيما تظل احتمالات الدمار والزوج وتفاقم الأزمة الإنسانية قائمة. فالاختبارات الانتخابية لا تبرر العقاب الجماعي، ولا تمنح أي حكومة غطاءً لانتهاك حقوق السكان الواقعين تحت الاحتلال.

الخليل تحت الحصار.. العقاب الجماعي لن يصنع أمناً

ترافقت تهديدات نتنياهو مع فرض طوق أمني على الخليل وحلحول، وإغلاق مداخل المحافظة ومخارجها، وتقييد حركة الأهالي، وتنفيذ مدامات واعتقالات. كذلك أوعز وزير المالية بتسلييل سموتريتش بهدم مجموعة من المباني الفلسطينية في محيط موقع العملية، وبدأ تنفيذ عمليات الهدم، فيما دعا إلى شن حرب شاملة على الضفة الغربية. أما وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، فجند مطالبته بتفكيك السلطة الفلسطينية ونزع سلاحها وتشديد القيود على حركة الفلسطينيين.

تكشف هذه الإجراءات خطورة المقاربة الصهيونية التي توسّع دائرة العقاب لتشمل المجتمع المحيط بالأفراد. فإغلاق الطرق وتعطيل الحياة اليومية وهدم المباني لا تقتصر آثارها على من قاوم العدو، بل تطاول عائلات ومندنيين لا يجوز تحميلهم مسؤولية جماعية. كما أن إخلاء السكان قسراً أو تدمير ممتلكاتهم لأسباب عقابية يثيران إشكاليات قانونية خطيرة، في ظل الحماية التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على السكان المدنيين في الأراضي المحتلة. وإذا مضت حكومة الاحتلال في تهديداتها بتوسيع العمليات العسكرية على غرار ما شهدته مخيمات جنين وطولكرم، فإن الخليل قد تواجه موجة جديدة من الدمار والزوج والتدهور الإنساني.

الاستيطان والعدوان وجهان لسياسة فرض الوقائع

لم يكتفِ نتنياهو بالتهديد بالتصعيد العسكري، بل تفاخر أيضاً بالعمل على بناء وتأهيل أكثر من مئة مستوطنة جديدة، إلى جانب أكثر من مئة بؤرة استيطانية. ويكشف هذا التزامن عن ارتباط الخطاب الأمني بمشروع فرض الوقائع على الأرض: فبينما تتدنّر الحكومات بحماية المستوطنين، تواصل توسيع الوجود الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يقاوم التوتر ويقوّض فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة. وأكد مجلس الأمن الدولي، في القرار ٢٣٣٤، أن المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية

المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها شرعية قانونية، ودعا إلى وقف الأنشطة الاستيطانية. وعليه، لا يمكن فصل التوسع الاستيطاني عن سياسات السيطرة على الأرض الفلسطينية، أو تبريره بمجرد رفع الشعارات الأمنية.

صراع صهيوني داخلي.. من يتحمل مسؤولية الإخفاق؟

فجرت عملية الخليل سجلاً حاداً داخل الساحة السياسية الصهيونية، كاشفةً صراعاً على المسؤولية عن الإخفاق الأمني. فقد اتهم أفيغليور ليبرمان نتنياهو بتوظيف الحدث انتخابياً، فيما حقل إسرائيل كاتس قادة المعارضة مسؤولية هجمات محتملة. وردّ يائير لابيد على هذه التصريحات باتهام الحكومة بالتنصل من مسؤوليتها عن الإخفاقات، بينما اتهم غادي آيزنكوت وزير الأمن بالتهرب من المسؤولية. ويكشف هذا التراشق أن الأمن بات ورقة للمزايدة الحزبية، يتنافس فيها السياسيون على إظهار من هو أكثر تشدداً بالفلسطينيين. لكن جوهر الإخفاق يتجاوز الحسابات الانتخابية؛ فسنوات القوة والحصار والاستيطان لم تُنه الصراع، ولا يمكن أن تحقق أمناً دائماً ما دامت أسباب المواجهة، وفي مقدمتها الاحتلال وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم، قائمة.

عملية الخليل تُربك حسابات الاحتلال.. والمواجهة مفتوحة

تضع عملية الخليل منظومة الاحتلال أمام سؤال عجزت سنوات القمع والحصار والاستيطان عن حسمه: هل تستطيع القوة العسكرية إخضاع شعب متمسك بأرضه ورافض للاحتلال؟ تكمن الدلالة الأهم لعملية الخليل في أنها وضعت المنظومة الأمنية الصهيونية أمام اختبار جديد قبيل الانتخابات، في مرحلة يحتاج فيها نتنياهو إلى إبقاء الجبهة الداخلية هادئة وخالية من الاختراقات الأمنية التي قد تعزز الصورة المترسخة عنه في المجتمع الإسرائيلي، بوصفه مسؤولاً عن الإخفاق في توفير الأمن.

فرنسا تواجه تصاعد

الغضب الشعبي.. وتستنفر ٧٠

ألف شرطي لقمع الاضطرابات

تواجه السلطات الفرنسية موجة غضب اجتماعي متصاعدة، دفعته إلى نشر ٧٠ ألف شرطي في أنحاء البلاد، وسط مخاوف من تجدد المواجهات والاضطرابات التي شهدتها مدن عدة خلال الأسبوع الماضي.

وتأتي التطورات في ظل احتجاجات بدأت في الأوساط الطلابية رفضاً لنقص المعلمين وتدهور أوضاع المدارس، قبل أن تتسع لتشمل الاعتراض على خفض الإنفاق العام وارتفاع تكاليف المعيشة، والمطالبة بزيادة الأجور.

وفي مواجهة اتساع التحركات، شددت السلطات إجراءاتها الأمنية، وفرضت حظر تجول ليليًا في مناطق من باريس وليون ومرسيليا، كما حظرت مسيرات لحركة «السترات الصفراء» وتجمعات طلابية قرب مقار سياسية سيادية.

وسمحت السلطات بمسيرة نقابية واحدة بعد تعديل مسارها بعيداً عن وسط باريس والمناطق التجارية، في وقتٍ أكد فيه وزير الداخلية لوران نونيز استمرار القيود الأمنية في المناطق الحساسة، محذراً من أعمال عنف محتملة.

وكانت احتجاجات الأسبوع الماضي قد شهدت اشتباكات وأعمال شغب ونهب، وأسفرت عن توقيف نحو ٢٤٠٠ شخص وإصابة قرابة ألف من عناصر الأمن.

ويضع اتساع المطالب الاجتماعية الحكومية الفرنسية أمام تحديات متزايدة، في ظل التوتر بين الغضب الشعبي والتشدد الأمني، فيما تتواصل التساؤلات بشأن قدرة السلطات على احتواء الاحتجاجات من دون مزيد من التصعيد والقيود على حرية التظاهر.

